

تقرير

الثلاث الرئاسي المعطل: استعادة الصلاحيات إنجاز لكه المسيحيين

رسائل إلى المحرر

بلدية عرسال توضح

جاءنا من رئيس بلدية عرسال باسل الحجري التوضيح الاتي: «نُشر في جريدة «الأخبار» عدد يوم الخميس في 26/7/2018، خير مفاده أن بلدية عرسال قد استقبلت طلبان من بعض أهالي مسلحين قتلوا أثناء انخراطهم في صفوف المجموعات الإرهابية المسلحة، وذلك بهدف التعويض عليهم من قبل الهيئة العليا للإغاثة. يهم بلدية عرسال أن توضح أن هذا الخبر عار من الصحة جملة وتفصيلاً، لذلك اقتضى البيان والتوضيح».

خلال مشاورات تاليف الحكومة، تبصّ حصّة رئيس الجمهورية العماد ميشال عون محوراً أساسياً لأنها تشكل ضاعدة أساسية لمفهوم استعادة صلاحيات رئاسة الجمهورية، وهي إذا تحققت تكون إنجازاً يربد المهده ووزيره الاله وضعه برسم المسيحيين

هيام القصيفي

في تعداد لإنجازات العهد الرئاسي الذي يستعد لطئ سنته الثانية، لا يعمل التيار الوطني الحر ومستشارو رئيس الجمهورية العماد ميشال عون تعداد قانون الانتخاب وإجراء الانتخابات النيابية والموازنة. لكن التحدي الاساسي الذي يواجهه العهد، هو في تقديم إنجاز نوعي يضعه في خانة مسيحية صرف، فتتحقق استعادة لبعض صلاحيات رئاسة الجمهورية، الأمر الذي لطالما طالب به الرئيس عون. وهو إذ دعا الى استعادتها قبل أن يصبح رئيساً، ولم ينفخ عن ترداد مطالبته بتعديل الدستور لهذه الغاية، أراد تطبيقها عملياً بعد وصوله الى قصر بعبدا. وقد برز توجهه الفعلي في أكثر من محطة منذ انتخابه حتى الآن، لجهة الإصرار على إظهار دور رئيس الجمهورية ليس كحكم أو مدير أزمات أو تكرار عهود سابقة، بل كرئيس كامل الصلاحيات والدور. مع مفاوضات تشكيل الحكومة، والداخلية، أراد عون فرض ثابتين:



هل يقبل بري وحزب الله بإعطاء العهد ورقة رابحة ضخمة بحجم الثلاث المعطل؟



المُتعلّق بالمعاملات الإلكترونية والبيانات ذات الطابع الشخصي (رقمه السابع حسب ترتيب جدول



اقتراح النواب وضع الهيئة الوطنية لإدارة الثغابات تحت وصاية مجلس الوزراء، لا وزير البينة (مبلم الموسوي)

الاولى، دور رئيس الجمهورية وصلاحياته ليس في توقيع مرسوم صدورها، كتوقيع شكلي، بل في لعب دور أساسي في عملية التشكيل ولو تقاطعت، أو تجاوزت دور رئيس الحكومة المكلف. قد يكون تداخل الدور السياسي لرئيس الجمهورية ورئيس التيار الوطني الحر الوزير جبران باسيل، أظهر جنوحاً نحو تفوّز في إدارة المشاورات الحكومية، إلا أن رئيس الجمهورية سعى الى أن يكون لرئاسة الجمهورية الموقع المتقدم في المشاورات، وليس على طريقة الأول بين متساوين، بل على العكس تماماً، أي أن تكون له كلمة فصل من الألف الى الياء، علماً بأن هذه الرغبة تواجه، بسبب أداء التيار الوطني الحر المُغطى من رئيس الجمهورية، بانتقادات لأذعة لجهة المكاسب وتوزع الحصص واختيار الحقائق والإدارة اليومية للمف تاليف الحكومة.

الخاصة الثانية، هي استعادة صلاحية رئيس الجمهورية لجهة تثبيت دوره في الحكومة. لم يكن عون سابقاً مع إعطاء حصّة لرئيس الجمهورية، حين كان الرئيس ميشال سليمان في قصر بعبدا. لكن اختلف الامر اليوم، خصوصاً مع من يعرف خفايا وخبايا مشاورات الطائف، التي وإن سطبت صلاحيات لرئيس الجمهورية، إلا أنها أبقّت،

كما هو النص، على حقّه في توقيع مرسوم التشكيل. لكن القضية تتخطى النص المكتوب، وفق العبارة التي كانت تنقل عن الرئيس الراحل رفيق الحريري، من أن رئيس الجمهورية بعد الطائف ظل ممتلكاً لحق تشكيل الحكومة وحق فرطها أيضاً، لأن أي رئيس للجمهورية يشارك في تشكيل الحكومة يمكنه أن يختار حصّة وزارية تعادل الثلث المعطل فيها.

وهذا تماماً ما يجري اليوم، لأن من يريد الإبقاء على صلاحيته في التوقيع لا يريد حكومة ليس له فيها الكلمة الوازنة والحق في تقرير مصيرها كما كان له الحق في

ولادتها. ففي مفاوضات التشكيل، عادت فكرة الثلث الرئاسي المعطل لتطرح مجدداً، من دون أن يعني ذلك أن القوى السياسية قد تتجاوب معها أو أنها توافق عليها. وللتذكير، فإن هذه الفكرة رُفِضت في مفاوضات الدوحة، أي تقسيم الحكومة إلى ثلاث عشرات، منها عشرة لرئيس الجمهورية، وأعطيت قوى 8 آذار الثلث المعطل، وقد أفادت منه سياسياً إلى الحد الأقصى. أما في الوقت الراهن، فتتطلب مفاوضات العهد، رئاسة واعطيت قوى 8 آذار الثلث المعطل، وهي عملياً حصّة واحدة في مشاورات الساعات الأخيرة، لم يظهر أي تقدم عملي في تشكيل الحكومة، لأن رئيس



عون لاستعادة صلاحية رئيس الجمهورية بثلثه دوره في الحكومة (مروان بوحدر)

خصوصاً عند المسيحيين؟ وأي إنجاز نوعي يتعلق بدور الرئاسة مستقبلاً، فيسجل لها ولرئيس التيار الحر الذي يصنّ رئيس هذا المنحى الجديد، وإعطاء هذا للثلاث لرئيس الجمهورية و«التيار»، مهما كان موقع الرئيس الحالي في معادلة حزب الله الداخلية التي تدور حول الحقائق والحصص الوزارية والأعداد التي تبني عليها قاعدة تقاسم الحصص بين رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، وتكبير حجمها، وهي عملياً حصّة واحدة في مشاورات الساعات الأخيرة، لم يظهر أي تقدم عملي في تشكيل الحكومة، لأن رئيس

ملعب وزير الخارجية للتنسيق بينه وبين الرئيس المكلف حول الحقائق والحصص، وعلى هذه المشاورات يتوقف مسار التشكيل في الساعات المقبلة. لكن وفق التوزّع الأخير، ما قبل لقاء الحريري – باسيل، يبقى لحصّة رئيس الجمهورية و«التيار» تسعة وزراء وحقيبة سيادية واحدة، فهل يمكن أن يقبل باسيل بهذه الحصّة. تحت ضغط الوقت والمواعيد وإصرار رئيس الجمهورية على تشكيل حكومة قبل عيد الجيش في الأول من آب، أم أنه سيستعمل أكثر، حتى يتمكن من تحقيق إنجاز نوعي يؤسّس لمستقبل الرئاسة وينتخب قاعدة جديدة ينطلق منها العهد المقبل.

المشكلة لا تقف عند رغبة «التيار» في القيام بخطوة نوعية، بل عند الأقرء الآخرين، وفي شكل يتخطى ما تقوله القوى السياسية المناهضة للتيار الحر عن تضخيم حصّة رئيس الجمهورية ودمجها بحصّة «التيار». فمن الذي سيقبل بإعطاء رئيس الجمهورية الثلث المعطل وحق فرط الحكومة، أو على الأقل حق مقاطعة جلسات مجلس الوزراء أو فرض ما يدور على طاولته. لا يتصور أحد أن الرئيس نبهه بري أو حزب الله الذي يصنّ على نوعين من الحكومات، اما حكومة وحدة وطنية أو حكومة طرف واحد، كحكومة الرئيس نجيب ميقاتي، سيحدان هذا المنحى الجديد، وإعطاء هذا للثلاث لرئيس الجمهورية و«التيار»، مهما كان موقع الرئيس الحالي في معادلة حزب الله الداخلية التي تدور حول الحقائق والحصص الوزارية والأعداد التي تبني عليها قاعدة تقاسم الحصص بين رئيس الجمهورية والتيار الوطني الحر، وتكبير حجمها، وهي عملياً حصّة واحدة في مشاورات الساعات الأخيرة، لم يظهر أي تقدم عملي في تشكيل الحكومة، لأن رئيس

ميشال ت. ابونجم*

مختلفة، مع جهات وأصوات إعلامية و«سدنية» فوضوية تضع كل عوامل الإعتراض في «خألطة» واحدة وتستغل أي نقطة سوداء لتقذف بهذا المزيغ في اتجاه بعيداً. أزمة سير، أزمة صحة. أزمة إسكان، فساد في الدوائر... كل شيء في النهاية بات ميشال عون مسؤولاً عنه، وكله للسعي إلى صناعة صورة مفادها أنّ هذه الشخصية تشبه غيرها على طريقة الشعار التعميمي التضليلي «كُنّ يعني كلن».

هذا البعد الثاني في الإحتشاد له ما يغيّبه. ذلك أنّ قنّج «الدمامل» الكثيرة في الجسم اللبناني بدأ يفيض ذاهباً بكل ما اعتمل فيه بطريقه، لكن المفارقة أن جوهر الإستخدام يكمن في توجيهه نحو من يحمل مشروعاً إنقاذياً إصلاحياً، لا في وجه من أعمل حرايته في أجساد اللبنانيين ومستقبل أولادهم المنظومة التي لعبت بسعر صرف الليرة، ما أدى إلى تدهورها وأتت على أنقاض الدولة، وذلك لصنع مشروع الإنقاذ الكاذب الذي أتى وحكم بالتكافل والتضامن مع ميليشيات الحرب التي تحولت إلى ميليشيات السلم في الخوات والنهب وتجويف الدولة، ثم جددت نفسها بعد انحصار الراعي الإقليمي وذهاب خلفاتها في النظام السوري وإحداً تلو الآخر.

إنّ فيضان هذا القبح والعفن هو سبب للوقوف إلى جانب ميشال عون، لا حمل المعاول لتقويض عهده.

«سيزيف» لبنان ومعاول الهدم

مفهورمٌ أنّ تبادر القوى الحاكمة بعد الطائف وتحتشيد ضد الرئيس العماد ميشال عون وتكثّف هجومها. لطالما تصدرت الحكم، ولكن انقلابت الأحوال نحو مسار يعيد الأحجام إلى نصابها الحقيقي ويمنع تفوّلها على حساب انكفاء، لا بل اضمحلال دور رئاسة الجمهورية بعد عام 1990، التي جعل تطبيق الطائف شاملاً مجرداً من أي حيثية شعبية أو سياسية.

ومن هنا يفهم لماذا يُعاد رفع شعار «استهداف الطائف» لدى كل ممارسة حقيقية وكاملة لصلاحيات رئيس الجمهورية. ليس في العهد الحالي، بل في أيام الرئيس إميل لحود أيضاً. لأن المقصود بهذا الشعار التحريضي للتراي العام في البيئات الإسلامية في لبنان أنّ الطائف مرتبط عضويّاً برئيس ماروني ضعيف ولا يستقيم إلا بوجوده، واستطراداً أن الرئيس القوي تهديدٌ له.

إنّهُ المنع والحاجز الأساس أمام تفوّل القوى السياسية التي تمخّد الأحادية في طوائفها ومذاهبها وتنبذ التعددية، إلا في البيئة المسيحية حيث تصبغ هذه التعددية ولو لاستفادة زعامات لا تتجاوز حيثيتها حدود مناطقها، تعويذة يُستعان بها وإيقونةً سياسية. يضاف إلى هذا المسار من احتشاد «قوى 13 تشرين»، في التصويب على عهد عون. تجمعٌ آخر تختلط فيه النغمة المحقة لمواطنين وشرائح

أول بطاقة بيومترية

في لبنان والمشرق العربي من «فرنسبنك»

أطلق «فرنسبنك» رابع أكبر مصرف في لبنان، وبالشراكة مع شركة «ماستركار» العالمية المتخصصة في مجال الدفع الإلكتروني، أول بطاقة بيومترية في المشرق العربي، التي تتمتع بالخصائص نفسها في الاستخدام التقليدي للبطاقات، غير أنها تتضمن تقنية المصادقة البيومترية المتطورة، ما يلغي حاجة حامل البطاقات للاعتماد على رمز التعريف الشخصي PIN أو الإضء لإتمام عملية الشراء. فعند إجراء أي عملية شراء في المتجر، يقوم حاملو البطاقات ببساطة بإدخال بطاقتهم في آلة نقاط البيع POS مع وضع الإصبع على جهاز استشعار خاص مضمّن على البطاقة. وبطبيعة الحال، يجب أن تتطابق البصمة تماماً مع تلك الموجودة في بيانات حامل البطاقة، لإجراء العملية وإتمامها بأمان. وأشار نديم القصار، المدير العام لفرنسبنك إلى أنّ «حامل بطاقات فرنسبنك سيكونون أول المستفيدين في السوق اللبناني من أحدث تقنيات التوثيق والمصادقة الآمنة لتحقيق عملية شراء سلسة، سهلة الاستخدام، ومرتنة في تجربة مصرفية ذات قيمة مضافة عالية. وسيتم إطلاق البطاقات البيومترية على مراحل لتغطي تدريجياً قاعدة العملاء كافة». من جهته لفت رئيس ماستركارد في منطقة المشرق العربي سومو روي إلى أنّ «الجيل الجديد من المصادقة سيعتمد على «من أنت» بدلاً من «ماذا تعرف»، وهو فارق أساسي يوفر مستويات جديدة من الأمان لكل معاملة، وفي الوقت نفسه ييسّط عملية الدفع الخاصة بالمستهلك».



عون وباسين جابر ووليد خوري وعماد الحوت وزياد القادري وعلي قباض. وقد اقترته لجنة الإدارة والعدل عام 2015، بعد إضلال تعديلات عليه. ويأتي هذا الاقتراح من ضمن مجموعة اقتراحات ترمي إلى مكافحة الفساد عملاً بالالتفاقية الدولية لمكافحة الفساد، التي صادق عليها لبنان عام 2008. في حينه، لحظت لجنة الإدارة والعدل إمكانية أن يكون «كاشف الفساد» أي شخص طبيعى أو معنوي الهئية بمعلومات تتعلق بأفعال الفساد، بمعزل عن الصفة وفق المادة 8، وقد جاءت مقرونة بشرط أن تقدم المعلومات حصراً أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد. أهمية الاقتراح أنه يوفر الحماية أولاً والحوافز ثانياً سواء لمن هم في الإدارات العامة أو من خارجها، وقدرة الملاحقة ثالثاً أمام الهيئة الوطنية لمكافحة الفساد.

يذكر أن يعقوبيان قالت قبل مغادرة المجلس إن «النصبة الكنسية هي المحارق وهذا فساد قاتل»، فيما قال سامي الجميل إنه «لا يجوز أن يكون مجلس الإنماء والإعمار هو الذي يلزم ويراقب وينقذ».

رئيس الجلسة». وفيما أبد غالبية النواب ما قاله وزير المالية، كان للنائب اسامة سعد رأي بتشديد الدور الرقابي لمجلس النواب. إلى هنا كانت لا تزال أجواء الجلسة هادئة نسبياً. قبل أن يقترح النائب جورج عدوان التصويت على مشروع القانون لأن «النظام الداخلي يسمح بهذا الخيار ما دام هناك أصوات معترضة». فعلق سامي الجميل قائلاً: «الجميع تحدثت في الإطار العام ولا أحد ناقش المواد مادة مادة». وحين قال عدوان للجميل: «أنت وبولا وأسامة دخلتم في التفاصيل»، احتدّ رئيس حزب الكتائب قائلاً «مش إنت بتحدد شو أنتحى». ثم دخل النائبان أنور خليل وسيمون أبي رميا على خط النقاش. فرّد الأول بأن «هذه المواد سبق وأن نقّشت في اللجان وتمّت الموافقة عليها»، في حين توجهّ أبي رميا إلى الجميل بالقول: «عضو حزب الكتائب أيلي ماروني كان في اللجان ولم يعترض، فلم التعطيل الآن؟» هذا السجال دفع بالجميل ويعقوبيان وزميلهما النيابي حنكش إلى الخروج من الجلسة

تحت وصاية مجلس الوزراء، لا وزير البينة (مبلم الموسوي) لديك ملاحظات توجّهي بها إلى